يبرره وهي التي كانت تعتقد ان فترة « تكيف » تنتهي في عام ١٩٨٥ هي فترة طويلة جدا اذ قالت في (٧٣/١/١٢) « ماذا سيتطلب منا السوق مقابل تخفيض الجمارك من جانبه . أتضح ... ان مرحلة الانتقال التي سيتوجب خلالها على اسرائيل تخفيض الجمارك على الواردات من السوق ستكون طويلة جدا . فأن جزءا من الواردات ستحصل على أعفاء من الجمارك في تموز ١٩٧٧ وجزء اخر لغاية ١٩٨٠ وبينما الجزء الاخير لغاية عام ١٩٨٥ » ... ومن الطبيعي ان تصف معاريف الاتفاق بأنه « التطور المثير » خصوصا وان ١٩٧٧ قد مددت ليصبح موعد التخفيض الاول في ١٩٨٠ . واما ١٩٨٥ فلقد اصبحت (أطول) من طويلة جدا اذ اصبحت عام ١٩٨٩ بدلا من عام ١٩٨٥ . أي أنها قد ازدادت بحوالي النصف ... وهكذا تم « تعيين جدول زمني لتحقيق الاتصال الدائم بين اسرائيل والمجموعة الاوروبية » كما كان ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل حينذاك قد طالب في خطابه الذي القاه في ٧٣/١/٣٠ بمناسبة توقيع البروتوكول ــ الهدنة المشار اليه .. و « اوروبا التي هي ليست افريقيا في نظر اسرائيل (دافار ٧٣/١٠/٣٠) سويت علاقاتها الاقتصادية مع اسرائيل ، وهي التي ستكون بالنسبة اليها، أهمية من الدرجة الاولى للعلاقات مع دول السوق المشتركة». (٧٣/١/٣٠ ــ دافار) . تلك التسوية التي لم تفتح ابواب اوروبا فقط امام اسرائيل لكنها ستفتح أيضا امامها كل الاسواق الاجنبية المرتبطة بالسوق المشتركة .

مستقبل الاقتصاد الاسرائيلي في ضوء الاتفاقية الجديدة

ان الاتفاقية الجديدة والتي هي الخطوة ما قبل الاخيرة لانضمام اسرائيل الكامل للسوق المشتركة . ستترك آثارها العميقة والسريعة على مستقبل الاقتصاد الاسرائيلي . لانها تتوافق تمام التوافق مع خطة التنمية التي نفذتها اسرائيل والتي سبق لنا الاشارة اليها . باعتبار ان الاقتصاد الاسرائيلي يعاني في هذه المرحلة من عدم توازن خطير في العناصر المكونة له . اذ يقابل الوفر في عناصر الانتاج من عدد وآلات ويد عاملة فنية ، نقص خطير في امكانيات السوق سواء على صعيد المستهلكين أو اليد العاملة غير الفنية . ولقد أتت الاتفاقية المذكورة لتحل الجزء الاكبر من هذا الخناق ، بتوفيرها السوق المطلوبة وبالشروط التي سبق الاشارة اليها ، ولم يكن ممكنا ان تكون لتلك الاتفاقية اية قيمة لولا درجة النمو التي بلغها الاقتصاد الاسرائيلي . لانه لا معنى اطلاقا لان تحظى اسرائيل بتسهيلات تصديرية ، في الوقت الذي لا تملك به قدرات تصديرية .

ولو تذكرنا حجم الطاقة العاطلة سواء في مجال الصناعة او اليد العاملة لادركنا الى اي مدى تستطيع اسرائيل مضاعفة معدل انتاجها لانها لن تكون بحاجة حينئذ وفي ظل الاتفاقية الجديدة ، سوى لتشغيل تلك الطاقة ، هذا اذا ما تذكرنا حقيقة أخرى الا وهي أن امكانية توفير عنصر اليد العاملة غير الفنية يخضع لمرونة كبيرة بالمقارنة مع امكانية توفير أي عنصر اخر من عناصر الانتاج . وان زيادة معدل الانتاج ، وبالمقابل بدون اعباء في مستوى تلك الزيادة ، ستعكس نفسها ايجابا على معدل النمو في اسرائيل ، ويتيح لها تعديل اوضاع ميزان مدفوعاتها والقضاء على العجز المزمن فيه او تخفيضه بدرجات كبيرة على الاقل . ويمكن لنا معرفة وادراك الخطورة التي يمثلها اي تزايد جديد في معدل الناتج القومي او القدرة التصديرية لاسرائيل . اذا ما علمنا ان الناتج القومي لاسرائيل في العام ١٩٧٤ قد زاد عن الناتج القومي المصري في نفس العام (٨،٧ مليار دولار لاسرائيل ، ٨،٥ مليار دولار مصر) . واذا ما تذكرنا اثر الاوضاع الاقتصادية في الاوضاع السياسية والعسكرية لاي مجتمع من المجتمع ، فان